السنة: التاسعة المجلد: 09 العدد: 01 صص:40- 74
ISSN 2543-375X EISSN2676-1645

مقاربات إدارة مرحلة ما بعد النزاع الداخلي

سلطانApproaches to managing the internal post-conflictphase

خليل رجاتي*، مخبر الدولة، السياسات العامة والاستراتيجيات الحكومية، جامعة قسنطينة 3
Khalil.redjati@univ-constantine3.dz
رضا دمدوم، مخبر الدولة، السياسات العامة والاستراتيجيات الحكومية- جامعة قسنطينة3
redha.demdoum@univ-constantine3.dz

تاريخ الاستلام: . 01/04/2023 تاريخ القبول:30/12/2023

ملخص:

تكتسي مرحلة ما بعد النزاع أهمية بالغة نظرا للتداعيات التي يخلفها النزاع على الصعيدين الإقليمي والدولي، مع بقاء محفزاته على المستوى الداخلي. لذا تسعى البلدان الخارجة من النزاع والمنظمات الدولية إلى تفعيل الآليات المناسبة لتوطيد السلام ومنع وقوع نزاعات مماثلة في مناطق أخرى. حيث تعتبر هذه المقاربات بمثابة البوصلة التي توجه صناع القرار، وتحكمها الخصائص المجتمعية في كل دولة، وطبيعة نظامها السياسي، بالإضافة إلى ما تحوزه من موارد وإمكانيات، وتختلف في تفاعلاتها حسب طبيعة النزاع وأسبابه، غير أنها تشترك في هدف الحفاظ على السلام وتوطينه لما يعود به من رفاه للمجتمع وبقاء مؤسسات الدولة قوية.

وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز مرتكزات كل مقاربة لمعالجة الاختلالات الهيكلية في النظام واحتواء التهديدات والمخاطر التي يمكن أن تعرقل عملية السلام المستدام. وقد اعتمدنا المنهج الوصفي لتبيان مسببات النزاع، انعكاساته على المجتمع والدولة.

* المؤلف المراسل

وخلصت الدراسة إلى أن المقاربة الأمثل لإدارة مرحلة ما بعد النزاع تحكمها الخصوصيات المجتمعية في كل دولة، طبيعة نظامها السياسي، إضافة إلى ما تملكه من موارد ومقدرات.

الكلمات المفتاحية: المقاربات - النزاع الداخلي- ما بعد النزاع – العدالة الانتقالية - التنمية المستدامة.

Abstract:
The post-conflict phase takes on great importance in view of the impacts that the conflict leaves on the regional and international levels, therefore, post-conflict countries and international organizations are seeking to activate appropriate mechanisms to consolidate peace and prevent similar conflicts from occurring in other regions. These approaches are seen as a compass to guide decision-makers and are governed by the societal characteristics of each country and the nature of its political system, as well as the resources and capacities at its disposal. They differ in their interaction depending on the nature of the conflict and its reasons, but they share the objective of conserving and consolidating peace on account of the benefits it brings to society and maintains the State's institutions strong.

This study aims to identify the foundations of each approach to resolving structural instabilities in the system and containing the threats and risks that may derail the sustained peace process. We have adopted a descriptive framework to explain the causes of the conflict and its impact on society and the state.

This research concludes that the optimal approach to managing the post-conflict phase is governed by the particularities of each country's society, the nature of its political system, and the resources and capacities at its disposal.

Keywords: Approaches- Internal Conflict -Post-Conflict- Transitions Justice- Sustainable Development.

مقدمة:

تُخّلف النزاعات المسلحة آثار وتداعيات خطيرة ومستمرة تمس باستقرار الدولة وأداء مؤسساتها، وكذا بنيتها الاجتماعية، ووضعها الاقتصادي، أما على المستوى الخارجي فتتراجع مكانتها الدولية بتأثر سمعتها ورمزيتها إزاء النزاع الذي شهدته. أمام هذه التحديات والرهانات عمد المختصون في تحليل النزاعات المسلحة ودراسات السلام، الساسة الممارسين، الخبراء الأمنيين وكذا مراكز التفكير، إلى طرح العديد من المقاربات التي يعتبرونها ناجعة أو أذنها يمكن أن تكون فعّالة لتثبيت دعائم السلام في مرحلة ما بعد النزاع، كونها فترة حرجة تستوجب التعامل بروية وحذر شديدين مع أية مستجدات سياسية أو أمنية من شأنها أن تُعّرض عملية السلام للعطب.

ولعل ما يشجع الدول على انتهاج أساليب الحكم الراشد ما بعد النزاع هو التركيز على الآليات التي تحقق الفعّالية المطلوبة، وتعزز دعائم السلام التي تعمل في نفس السياق على منع تجدد النزاع باجتثاث مسبباته وتفعيل آليات الإنذار المبكر وصدٍّ التهديدات القائمة والوقاية من المخاطر المحتملة.

فبعدما سادت لعقود فرضيات الواقعيين حول مركزية أمن الدولة وترجيحها للآليات الصلبة في التعامل مع الأحداث التي تهدده بقاء نظام الحكم واستقرار الدولة، تطورت هذه المقاربات بعد نهاية الحرب الباردة ووسعت مجالاتها تكيفا مع المفهوم الحديث للأمن، لتشمل مختلف التهديدات ذات الطابع السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي، لكون التفاعل الحتمي لهذه المجالات يشكل معضلات أمنية يصعب معالجتها.

كما أسهمت دراسات تحليل النزاعات وبحوث السلام الحديثة في تطور هذه المقاربات وبلورتها بما يخدم الإدارة الفعّالة والإيجابية لمرحلة ما بعد النزاع، بمراعاة طبيعة النزاع، أسبابه، ومآل استمراره على أمن المجتمع، وسيادة الدولة، وكذا تداعياته السلبية على دول الجوار الإقليمي، وهو ما تسعى هذه الورقة البحثية إلى تبيانه من خلال المحاور الموالية.

- **المشكلة البحثية:**

تقتضي فترة ما بعد النزاع اعتماد آليات ناجعة لتعزيز السلام ومنع تجدد النزاع، وهي الغاية التي تحرص على تحقيقها البلدان التي شـــــــهدت نزاعات داخلية مسلحة، بتسخير ما تملكه من موارد وما لها من رصيد في تسيير الأزمات لبلوغ هذه الغاية. غير أن إمكانيات الدول وخصوصيات مجتمعاتها غير متكافئة ولا هي متماثلة. ما يطرح أمام صـناع القرار عدة تحديات، وهو ما قادنا إلى البحث في إشكالية "أي المقاربات أنجع لاعتمادها في معالجة قضايا ورهانات مرحلة ما بعد النزاع الداخلي؟

- وينطوي تحت هذه الإشكالية الرئيسية التساؤلات التالية:

-هل يمكن للمقاربات الأمنية أن تحافظ على مكاسب السلام وتعززه بعد انتهاء النزاع؟

-ما هي التوجهات الحديثة لإدارة مرحلة ما بعد النزاع الداخلي؟

-ما هي دوافع الاهتمام الدولي بقضايا النزاعات الداخلية والتدخل لإنهائها؟

-كيف يمكن للدول ذات التركيبة الإثنية والعرقية المتباينة أن تتجنب الوقوع في نزاعات مستقبلية؟

تعقيبا على ما سبق تم صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى**: أنّ البلدان الخارجة من النزاع تنتهج مقاربات تعكس رغبتها في معالجة مخلفات النزاع وتجاوز تداعياته المستمرة، فأحيانا تجبر الأوضاع غير المستقرة صناع القرار على تبني المقاربة الأمنية لتعزيز نفوذ الدولة وبسط سيطرتها على كامل الإقليم، وفي حالات أخرى تفضل مقاربات ذات الصبغة السياسية والثقافية على غرار نهج حل المشكلات في محاولة منها لمعالجة القضايا المتسببة في النزاع. دون إغفال مقاربة بناء المؤسسات بهدف استرجاع هيبة الدولة وثقة الشعب في مصداقية مؤسساتها. إضافة إلى مقاربة التنمية المستدامة المرتكزة على معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية كونها من أهم العوامل المؤدية إلى العنف والفوضى، وتعد من أهم المقاربات الأكثر طلبا محليا ودوليا للحد من العنف.

- **الفرضية الثانية**: أنّ امتداد دائرة التداعيات السلبية للنزاع إلى دول الجوار الإقليمي والدوائر البعيدة من النزاع، على غرار انتشار الأسلحة والهجرة غير القانونية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان جعلت المجتمع الدولي يسعى لاحتواء النزاعات الداخلية ومرافقة بلدانها في عملية تثبيت السلام بعد النزاع.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- كشف التحديات التي تواجه البلدان الخارجة من النزاع في شتى المجالات،
- إعطاء تحليلات للآليات الملائمة لإدارة مرحلة ما بعد النزاع،
- إبراز دور المؤسسات الحكومية وهيئات المجتمع المدني في احتواء التهديدات والمخاطر،
- تقديم اقتراحات وتوصيات لمعالجة الاختلالات الهيكلية في بنية النظام القائم، والتي من شأنها أن تؤدي إلى انتكاسة عملية السلام ببروز محفزات الصراع مجددا.

منهج الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوصفي لتبيان الانعكاسات والتداعيات المستمرة للنزاع الداخلي على وحدة المجتمع وحسن أداء مؤسسات الدولة لوظائفها الدستورية، إضافة إلى انعكاسات النزاع على السياسة الخارجية للدولة.

أدبيات الدراسة:

لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع حل النزاعات الداخلية وطرق تسويتها، معظمها تناولت دراسة حالات بذاتها شكلت معظلة حقيقية للبلدان المعنية بالنزاع وكذا الدول المجاورة لها أو حتى بالنسبة للمجتمع الدولي، على غرار النزاع في رواندا وليبيريا وافريقيا الوسطى، تيمور الشرقية، يوغسلافيا سابقا، وكذا حالات النزاع المعاصرة في: اليمن، سوريا، مالي وليبيا، وسنكتفي بذكر بعض الدراسات التي تندرج ضمن دراسات بناء السلام من خلال المقاربات التي تم طرحها في هذا المجال:

- دراسة قام بها الأستاذ "محمود صافي محمود محمد" من جامعة السويس سنة 2020 بعنوان إدارة الصراعات الداخلية خلال مرحلة التحول الديمقراطي –

رؤية نظرية، تمحورت إشكالية دراسته حول العلاقة بين الثورات والتغيير والصراعات الداخلية، حيث تطرق من خلالها إلى المداخل النظرية المفسرة للصراعات الداخلية مثل المدخل النفسي والاجتماعي والهوياتي، كما تناول المداخل النظرية المتعلقة بإدارة النزاعات ودراسات السلام بعد النزاع.

- دراسة لـ "باربرا ف والتر" من كلية الدراسات العليا للعلاقات الدولية ودراسات المحيط الهادئ بجامعة كاليفورنيا، بعنوان "انتهاء النزاع واستدامة السلام بعد الصراع سنة "2010، جادلت في ورقتها البحثية عن أسباب تجدد النزاع في البلدان الخارجة من النزاعات، وتوصلت فيها إلى أن المؤسسات الحكومية القوية والجديرة بالثقة هي مفتاح منع تجدد النزاع من خلال القدرة على قمع الحركات المتمردة، والتزامها بمخرجات المفاوضات حول اتفاق التسوية، مع إقرارها بدور العوامل الاقتصادية والاجتماعية المحفزة أساسا للنزاع.

- تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا" صادر سنة 2019، العدد الثالث، بعنوان -التنمية المؤسسية في سياقات ما بعد النزاع، حيث استعرض التقرير سياقات ما بعد النزاع على المستويين الدولي والإقليمي، واقترح بعض الاستراتيجيات والسياسات الممكن تجسيدها في كل من ليبيا واليمن بعد انتهاء النزاع، وركز التقرير على إبراز دور بناء المؤسسات الفعالة في تثبيت عملية السلام وتعزيز شرعية الدولة وتطوير قدراتها من خلال وفائها بمستلزمات الحوكمة الأساسية.

- أما هذه الدراسة فتشتمل على عدة مقاربات لكل منها خصائصها ومتطلباتها، يمكن الجمع بينها في حالات النزاعات العنيفة والمتجددة، نظرا لإجتماع عدة عوامل تسببت في تأجيج النزاع وتصعيده وتعميق نقاط الخلاف، حيث يمكن أن تكون المقاربات المجتمعة ذات فعالية أكثر من خلال معالجة كل مقاربة لمجالها المستهدف وتبني فرضياتها الأكثر ايجابية وتأثيرا في تجاوز آثار النزاع.

- بالإضافة إلى تميزها بمقاربة التنمية المستدامة التي نجدها عملية أكثر منها نظرية وباتت أكثر طلبا على المستوى الدولي والوطني كمقاربة فعّالة لتعزيز

السلام، سواء من طرف الأكاديميين أو الخبراء الدوليين التابعين للهيئات الأممية والمنظمات الإقليمية من خلال التقارير الدورية التي يعِدُونها.

والأمر ذاته بالنسبة للمقاربة الأمنية التي تعتبر مقاربة آلية تعتمدها البلدان الخارجة من النزاع بصفة تلقائية بسبب إرتفاع هاجس الخوف من تدهور الوضع الأمني وعودة النزاع أو تهديد المكاسب المحققة.

تقسيم الدراسة:

قسمت هذه الدراسة إلى ستة محاور، تم تسليط الضوء في المحور الأول على ماهية النزاع الداخلي وخصوصيات مرحلة ما بعد النزاع، أما المحور الثاني فتناول المقاربة الأمنية التي يرى الواقعيون أنها عقلانية وضرورية لبقاء مؤسسات الدولة قوية ومجتمعها موحد، والمحور الثالث تطرقنا من خلاله لمقاربة العدالة الانتقالية وآلياتها الجزائية والإصلاحية في مرحلة ما بعد النزاع، يليه محور رابع تم التطرق فيه إلى نهج حل المشكلات ضمن نظرية الحاجات الإنسانية، ثم المحور الخامس الموسوم بالمقاربة المؤسسية وما تحتويه من دعائم قانونية لمسايرة المرحلة ومرافقة المؤسسات الحكومية في استعادة هيبتها ووظائفها، أما المحور الأخير فتم تخصيصه لعرض مقاربة التنمية المستدامة باعتبارها شاملة لمختلف القضايا التي باتت تصنف بأنها تهديدات ثابتة ومكامن للنزاع على غرار، الفقر، الجوع، نقص المياه، غياب العدالة الاجتماعية، ضعف المؤسسات، مما يتطلب معالجة مستدامة لحلها.

المحور الأول: مرحلة ما بعد النزاع الداخلي

النزاع الداخلي هو ظاهرة اجتماعية موصوفة بعدة تسميات يحددها النطاق الجغرافي للنزاع وتداعياته والأطراف المشاركة فيه وشدته، حيث يطلق عليه الحرب الأهلية، النزاعات غير الدولاتية، النزاعات غير ذات طابع الدولي، وهي وضع يفوق في حدته الاضطرابات الداخلية وأحداث الشغب. وتحكمه قواعد القانون الدولي الإنساني المشمولة بالمادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف 1949 وأحكام البروتوكول الإضافي الثاني لسنة 1977 (عطاء الله و قابوش ، 2021، صفحة 485).

أولا: النزاع الداخلي

يصنف النزاع بأنه داخلي استنادا إلى معيار الجغرافيا وأطراف النزاع، أي هو ذلك النزاع الذي يكون نطاقه وأطرافه داخل إقليم الدولة الواحدة، إضافة إلى معيار الشدة والتنظيم، فهو يشمل نطاق السيطرة العسكرية، درجة التنظيم، العتاد العسكري المستخدم، حجم العنف أو عدد الضحايا، وهي المعايير الفاصلة بين أحداث الشغب وتصنيف الوضع بأنه نزاع مسلح المحدد ضمن المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف 1949.

وهناك عوامل دلالية يستند إليها في تقييم الحدة المتراكمة للنزاع واعتباره تهديدا للسلم والأمن الدوليين، كاحتدام المعارك وانتشارها على الأرض، حجم القوات المقحمة في القتال، عدد الضحايا، عدد الفارين. بالإضافة إلى تدخل "مجلس الأمن الدولي" الذي يعتبر دلالة على أنّ الأوضاع أصبحت تثير اهتمام المجتمع الدولي ويشكل في شدته ونطاقه وضعا يستوجب تدخلا دوليا فوري لإنهائه، ويتم تحديد الأوضاع المتدهورة بأنها نزاع داخلي مسلح بالاستناد إلى:

- أن تجري الأعمال القتالية في نطاق أو إقليم معين تسيطر عليه قوات غير حكومية وبصفة متواصلة ومنظمة تدل على وجود قيادة وسيطرة تسهر على تنظيم العمليات.

- وجود قدر عال من العنف يفوق في درجته أحداث الشغب أو الاضطرابات الجماهيرية في الشوارع، ويمكن قياس شدة النزاع بالرجوع إلى حجم الذخيرة والعتاد المستعمل وعدد الضحايا والمدنيين الفارين من مناطق القتال أو عبر الحدود (نيكوليتشن و وآخرون، 2020، صفحة 2).

وعلى الرغم من أن النزاع الداخلي محصور في نطاق حدود الدولة أي مسرح العمليات القتالية، إلا أن له تداعيات تمتد لدول الجوار، فهو قابل للتوسع والتحول إلى نزاع عابر للحدود، ومثاله النزاع بين "التوتسي والهوتو" في رواندا، حيث تطور ليشمل باقي دول الجوار بسبب امتداد عرق التوتسي فيها، وتحوله إلى نزاع فوق إقليمي بدخول فواعل أخرى من خارج قارة إفريقيا (فرنسا وبلجيكا) لإدارة النزاع. ما دفع بمجلس الأمن إلى التدخل لاحتوائه ومحاسبة الضالعين في جرائم الإبادة،

من خلال إصداره للقرار رقم 955 سنة 1994 (شارف، 2010، صفحة 1)، المتضمن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا، ومنذ ذلك الحين تسعى الأمم المتحدة جاهدة بالتنسيق مع المنظمات الإقليمية إلى تشخيص أسباب النزاعات الداخلية والعمل على معالجها في حينها قبل تفاقمها والحيلولة دون اتساع دائرة التأثير إلى دول الجوار أو تهديد السلم والأمن الدوليين.

بالإضافة لمعيار الجغرافيا، يأخذ بمعيار الأطراف الفاعلة أو المشاركة لتصنيف النزاعات على أنها داخلية أو داخلية ذات بعد دولي، فقد يكون النزاع بين اثنيات وعرقيات بسبب الصراع على الموارد أو النفوذ داخل الدولة الواحدة يسعى كل طرف لفرض منطقه وحماية مصالحه، وفي الغالب يكون النزاع الداخلي بين الجيش النظامي وحركات متمردة تهدف لإسقاط النظام أو تحقيق أهداف انفصالية عن الدولة، مثال ذلك تمرد قوات تيغراي سنة 2022 على الجيش الإثيوبي الاتحادي (أبتدون، 2021، صفحة 5).

وتحدث بعض النزاعات المسلحة بين القوات النظامية نفسها، نتيجة خلافات حادة بين قادة الجيش تؤدي إلى انشقاق بعض الكتائب أو الفيالق وإعلانها التمرد على القيادة العامة، أو تنشق بهدف دعم المعارضة المدنية المطالبة بإسقاط النظام بحثا عن موضع قدم لها خلال المرحلة الانتقالية إذا ما تم إسقاط نظام الحكم، وهو الوضع الأكثر خطرا على بقاء أركان الدولة ثابتة ومؤسساتها متماسكة وقادرة على أداء مهامها.

وإذا كان التمرد مدعوم عسكريا وسياسيا وإعلاميا من قوى خارجية فاعلة، يتحول النزاع الداخلي إلى مفهوم وواقع لـ "تدويل النزاع" بدخول فواعل دولية نطاق المواجهة العسكرية لدّعم التمرد أو النظام الحاكم، ويستشف ذلك من خلال ولاء القوات المتمرّدة وخضوعها لتوجيهات وأوامر الدولة الداعمة بما يوضح سيطرتها الفّعلية والشاملة على هذه القوات، ويتضح كذلك بما تمارسه من دور حاسم ومحوري في إدارة وتنسيق العمليات العسكرية والتخطيط لها ضد القوات النظامية، بتوفير البنية التحتية للتدريب والإسناد على أراضي الدولة الراعية

والداعمة للمعارضة أو المتمرّدين، ومثال هذه الحالة ما وقع في سوريا وليبيا (نزار ، 2019، صفحة 9).

ثانيا: خصوصيات مرحلة ما بعد النزاع الداخلي

تمتاز مرحلة ما بعد النزاع الداخلي بالتعقيد والحساسية المفرطة نظرا لهشاشة الظروف الداخلية وقابلية عملية السلام للعطب، فالظروف التي تكتنف فترة ما بعد النزاع تثبت صعوبة الحفاظ على المكاسب، خصوصا إذا كان أطراف النزاع قد أُرغموا على قبول التسوية من الخارج لظروف داخلية قاهرة تسببت في تدهور الوضع الإنساني.

في هذا الصدد يرى Zartman william أن حل النزاعات الأهلية يتطلب "لحظة نضج" أو "مأزقا أمنيا" لجميع الأطراف يُحتم عليهم التفاوض لإنهاء النزاع (بوعزة، 2021، صفحة 10)، وهي حالات قلَّ ما تحدث نظرا لتمسك كل طرف بقناعاته وحرصه على مواصلة القتال من أجل الظفر بعوائد أكثر عند التفاوض، إضافة إلى ما يمكن حدوثه من مآسي إنسانية وانتهاكات متعمدة بهدف دفع الخصم للتفاوض، الأمر الذي ينعكس سلبا على عملية بناء السلام خلال المرحلة الموالية للنزاع كونها تورث الكراهية وتخلف ظروف مليئة بالأحقاد والرغبة في الانتقام.

وينبغي التنويه، إلى أن وقف القتال بسبب ضغوط الفواعل الخارجية المؤثرة في سير الأحداث باعتبار أن مصلحتها لم تعد قائمة في استمرار النزاع، من دون اقتناع الأطراف الفعلية بظروف التسوية يشكل في حد ذاته حافزا قويا لعودة النزاع، ويزيد احتمال هذا السيناريو أكثر إذا لم يحظى المتفاوضون بإجماع وتزكية باقي قادة الوحدات المقاتلة، حيث تلجأ بعض الأجنحة المسلحة للتمرد على بنود التسوية من أجل إعادة التفاوض وافتكاك امتيازات أو الاعتراف بقضايا معينة تخدم طائفة بذاتها، ما يُعرّض خطط السلام للانتكاسة.

هذه الرهانات المتزامنة مع تطور أنماط وفواعل النزاعات المعاصرة، قدّم المختصون في تحليل النزاعات المسلحة ودراسات السلام نظريات ومقاربات نوعية لإدارة مرحلة ما بعد النزاع، من شأنها الحفاظ على مكاسب السلام وتكريسه واقعيا، ذلك أن الغاية المرجوة من دراسة النزاعات لا يقتصر على إيجاد حلها بل

العمل على منع تجددها، والغاية الأسمى هي منع وقوع نزاعات مماثلة في العالم، وفقا لمقاربة "الدبلوماسية الوقائية" التي هندسها الأمين العام الأسبق لهيئة الأمم المتحدة بطرس غالي (الريس، 2014، صفحة 4).

إنّ البلدان الخارجة من النزاع تسودها أوضاع هشة ومعقدة تمس معظم القطاعات أبرزها الوضع الأمني، بسبب انتشار الأسلحة والمعدات الحربية لدى الأطراف المشاركة في النزاع وصعوبة اندماجها مع القوات النظامية، ناهيك عن حالات كثيرة لإخفاء الأسلحة والذخيرة تحسبا لعودة النزاع ما يشكل تهديدا للسلام المحقق.

أما من الجانب القانوني، تعرف مرحلة ما بعد النزاع نشاط قانوني مكثف في مجال المتابعات الجزائية، تعكسها نسبة الشكاوى ومطالب الضحايا بمتابعة المتورطين في جرائم الحرب، أو الجرائم ضد الإنسانية وهي القضايا التي تُحظى باهتمام كبير من طرف المنظمات الحقوقية أو الدول التي يتبنى قضائها الداخلي مبدأ الاختصاص العالمي في متابعة ومحاكمة مرتكبي الجرائم الدولية (جرائم الإبادة، جرائم الحرب، الجرائم ضد الإنسانية).

وبعد التطرق إلى النزاع الداخلي المسلح وأهم خصائص المرحلة الموالية للنزاع، نعرض أهم مقاربات إدارة مرحلة ما بعد النزاع.

فمن هذه المقاربات ما تختص بمعالجة مصادر وأسباب النزاع مثل مقاربة حل المشكلات وكذا نظرية الحاجات الإنسانية، المقاربة الأمنية في شقها الاجتماعي والثقافي ومقاربة التنمية المستدامة، ومنها التي تستهدف تعديل سلوك أطراف النزاع وتوقيع الجزاء على المتورطين بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، على غرار النهج الجزائي والإصلاحي ضمن مقاربة العدالة الإنتقالية، وهو ما سنعكف على تبيانه من خلال العناصر الموالية.

المحور الثاني: المقاربة الأمنية

يعتبر الأمن ركيزة الدولة الأساسية وقاعدتها المحورية التي تبني عليها باقي القطاعات آمالها وطموحاتها وبصفة أشمل هو غاية وهدف به يتم الحفاظ على مصالح الدولة الحيوية وحمايتها من شتى أشكال التهديدات، نظرا لارتباط مفهوم الأمن بفكرة السيادة والاستقلال الوطني. فالحفاظ على الاستقرار

الوطني يستوجب استمرار مؤسسات الدولة في ممارسة وظائفها وحماية إقليمها من الاعتداءات والانقسامات وعلى وحدة وتماسك شعبها. وهي مبادئ وأهداف مقدسة وثابتة عند جميع الدول وتعتبر في ذات الوقت تحديات حقيقية بالنسبة للبلدان الخارجة من النزاع بسبب تدهور وضعها الأمني. وتستمد هذه المقاربة العملية فرضياتها ذات الصبغة الأمنية من المقاربة الأمن التقليدية (مقاربة الواقعية لأمن الدولة). لكون الدول تسعى لحماية وجودها وضمان استقرارها من خلال تعظيم قوتها وضمان استمرارية مؤسساتها بكل سيادة.

ومما لا شك فيه، أن مرحلة ما بعد النزاع تطبعها حساسية مفرطة جراء هشاشة الوضع الأمني، لذا يجد دعاة هذه المقاربة حُجيتهم في مخلفات النزاع وتداعياته السلبية على غرار، ضعف مقدرات الدولة اقتصاديا، تراجع القوة الدفاعية للدولة بسبب نقص مخزونها الاستراتيجي المخصص للدفاع، تغير بنيتها الديموغرافية بسبب نزوح ألاف السكان، انهيار مؤسساتها، انتهاك سيادتها، كثرة التدخلات الأجنبية واستمرارها لسنوات، وذلك بغض النظر عن الأسباب المعلنة والخفية لهذه التدخلات، تبعا لهذه الأوضاع يزيد هاجسها الأمني بالأخص إذا كانت محل أطماع خارجية أو لديها تهديدات من بعض دول الجوار تنذر بخطر وشيك أو تهديد وجودي متصاعد لأمنها القومي، وهي ظروف عانت منها ولا تزال العديد من البلدان مثل سوريا، ليبيا، السودان، لذا تسعى البلدان الخارجة من النزاع إلى تحقيق الأهداف من خلال العمل على:

- تنمية قدراتها العسكرية وتحديثها باستمرار تماشيا مع التطورات المتسارعة في هذا المجال،
- الحفاظ على جاهزية قواتها من ناحية التدريب والتكوين،
- مضاعفة ميزانية الدفاع لتحديث العتاد،

وهي إجراءات والخيارات هي حتمية وعقلانية لحماية أمنها القومي، فتعزيز قوة الدولة ضروري لبسط سيطرتها على كامل إقليمها.

مع ضرورة تعبئة وتقوية الجبهة المجتمعية في الداخل وصهرها في منظومة الدفاع الوطني لا سيما في ظل التهديدات الحديثة اللاتماثلية لأمن الدولة

واستقرارها واستمرارها، ومن الأهمية بمكان بناء القوة المعنوية والرمزية المتجسدة في قوة وتماسك المجتمع مع مؤسسات الدولة، وجاهزيته لمواجهة مخططات أية قوى معادية تعمل على إضعاف وتفتيت الدول من الداخل ضمن ما يعرف بحروب الجيل الرابع.

ومن هذا المنطلق، تبنى العقيدة الأمنية والدفاعية الحديثة على تنمية الوعي المجتمعي، بالتعاون مع مؤسسات الدولة والمجتمع المدني حول القضايا المصيرية ومعالجتها في إطار داخلي بالحوار البنّاء والتشاور بعيدا عن تدخلات الفواعل الخارجية خاصة القوى الكبرى، التي تتحرك لخدمة وحماية مصالحها دون الاكتراث لما تخلفه هذه التدخلات من مآسي وانتهاكات، فهدف التدخل واضح وهو السيطرة على مقدرات الدول محل النزاع أو تدميرها لمعارضة نظام الحكم فيها، ويتم ذلك من خلال الترويج لذرائع واهية غير واقعية ولا مشروعة: كالدفاع عن حقوق الإنسان، نشر الديمقراطية، حماية المدنيين، مكافحة الإرهاب، أو بدعوى القضاء على الأسلحة المدمرة والمحظورة دوليا التي ترى بأنها تهديد لأمنها.

غير أن التاريخ والواقع الراهن يثبت فشل سياسة التدخل في معالجة الأزمات الداخلية، بسبب تعدد الفواعل المتدخلة وصراعها على المصالح دون مراعاة الجانب الإنساني وحقوق شعوب دول النزاع.

حيث يعتبر إخفاق نهج التدخل الخارجي بالقوة الصلبة دليل على وجود خلل في الإدراك الإستراتيجي لصانعي تلك الخيارات، أو تعمد تصعيد الوضع تحقيقا لأهداف خفية تخالف تلك المعلنة والرامية إلى توقيف القتال أو السعي إلى تحسين ظروف معيشة السكان.

ذلك أن التدخلات العسكرية أثبت عدم رعايتها لضوابط تحقيق السلام، بل تسببت في وقوع نتائج عكسية تخلّفت ارتفاع في نسبة الفقر والجوع وانتشار أكثر للأسلحة لدى التنظيمات الغير نظامية، الأمر الذي يفاقم حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني، كون مقاربات التدخل لا تركز على المعالجة الفعالة والإيجابية لأسباب النزاع، وانما تستهدف توفير الدعم لأطراف مناوئة للنظام وتستهدف إسقاط مؤسسات الدولة، وهو ما يُعقد الوضع أكثر ويصعب

معه وجود أرضية للتوافق على حل النزاع نهائيا. كما تساهم إمدادات السلاح للأطراف المتنازعة في نسف جهود السلام وتشجع على استمرار القتال.

إضافة إلى إمكانية استخدام تلك الأسلحة في ارتكاب جرائم حرب واسعة النطاق متى أدرك الطرف الأضعف أن هزيمته باتت محسومة أمام الجيش النظامي، وهو تكتيك يهدف لزيادة الضغط الخارجي لتوقيف القتال.

كما تجدر الإشارة، إلى أن مفهوم التدخل الدولي تحت الغطاء الإنساني يعرف توسعا مطردا وتحولا عن الغاية القانونية التي تم هيكلته لأجلها، وهو ما يُحتم على الدول الضعيفة وبصفة أخص الخارجة من النزاع أو في مرحلة مبكرة للتعافي من الحرب الداخلية، توجيه سياساتها القطاعية لمعالجة مخلفات النزاع والتركيز على الآليات التي تعزز أمن الفرد والمجتمع، وجعل هذا الأخير درع للدولة ومؤسساتها وألا يكون ثغرة في خاصرتها يهدد كيانها وينخر قوتها من الداخل، فالاهتمام بأمن المجتمع لا يعزل أمن الدولة أو يُقّوضه بل يُكّمله ويُعززه، نظرا لاهتمامه بمعالجة مختلف القضايا، التهديدات، المخاطر، المحدقة بالفرد والمجتمع، إضافة إلى أن العناية بقضايا الهوية يمكن أن يكون أساس لتوطين السلام وبناء مؤسسات الدولة لاسيما في حالة النزاعات الإثنية.

المحور الثالث: مقاربة العدالة الانتقالية

يرتبط مفهوم العدالة الانتقالية أساسا بالوسائل القانونية والمناهج الإصلاحية التي تهدف إلى معالجة انتهاكات حقوق الإنسان المسجلة أثناء النزاع أو بمناسبته، فهي تعنى ببناء وإصلاح المؤسسات وتوفير البيئة لإعادة الثقة بين المجتمع المدني والضحايا ومؤسسات الدولة، ونظرا لطبيعة الوضع بعد النزاع فإنه يتطلب تخطيطا استراتيجيا شاملا وملائما تراعى فيه ترتيبات وأولويات المرحلة الحساسة التي تعززها آليات العدالة الانتقالية (مجلس الأمن، 2004، صفحة 4).

وترتكز هذه المقاربة على أربعة أدوات هي: الحق في معرفة الحقيقة، تحقيق العدالة، جبر الضرر، وضمان عدم التكرار (باريل، 2021، الصفحات 20-27)، وتشكل هذه الأدوات دعائم قوية لعملية بناء السلام الدائم، من خلال الصلاحيات الممنوحة لبعض هيئات العدالة الانتقالية كالتي تختص بتقصي

الحقائق وصلاحية الولوج إلى المعلومات والمحفوظات التي تندرج ضمن ركن "معرفة الحقيقة".

بالإضافة إلى التفاعل الداخلي بين آليات العدالة الانتقالية، تشكل العمليات التفاعلية لهذه الأخيرة مع هيئات صياغة الدستور مجالا خصبا لتعزيز التوافق بين الأطراف الفاعلة حول أساسيات الحكم وتوزيع السلطات، خاصة فيما يتعلق بالمشاورات الموسعة التي يتم إطلاقها مسبقا وتطويرها لتشمل أكبر نسبة ممكنة من الشعب بما يضمن التوافق على مضامين المواد والاقتراحات المدرجة في مشروع الدستور، أو التشاور حول الصلاحيات التي تمنح لآليات العدالة الانتقالية إذا كانت هذه الأخيرة يتم ترتيبها وتنظيمها ضمن الدستور الجديد.

وجدير بالذكر، أنّ بعض تجارب النهج الإصلاحي أثبتت نجاعتها في استعادة الأمن وتعزيز السلام لعدة اعتبارات أهمها تركيز مقاربة النهج الإصلاحي على معالجة القضايا المرتبطة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إبان الحرب، وهو ما يترك انطباعا حسنا لدى الضحايا ويسهم في إزالة الأحقاد وتحييد الرغبة في الانتقام مستقبلا، وهي خطوات جيدة من شأنها إحداث التغيير والانتقال من النزاع إلى السلام المستدام، ومن بيئة الفوضى والإفلات من العقاب إلى بيئة الحوار الاجتماعي وبناء المؤسسات وثقافة سيادة القانون.

وقد زاوجت رواندا بعد الإبادة الجماعية التي شهدتها البلاد وتوقيع "اتفاقيات أروشا للسلام" بين النهج الشمولية والمحلية التي ترتكز على الثقافة كواسطة لتحقيق غاية المصالحة الوطنية، من خلال انشائها لمحاكم "غاشاشا" و"اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة" باشراك كافة أفراد المجتمع وكذا المسؤولين السابقين (سينتاما، 2022، صفحة 9)، وهو ما نعكس إيجابا على تعزيز عملية الإنتقال من العنف إلى السلام ومن اليأس إلى الأمل والتطلع للمصالحة رغم المجازر المرتكبة في أقلية التوتسي.

مع ضرورة الاهتمام بالتعليم وتعزيز أدواته الحديثة لما له من أثر بالغ في تغيير الذهنيات ونمط العيش فضلا عن كونه خالق لفرص عمل لائقة للمختلف الفئات.

في هذا الإطار، يركز الأستاذ "ألبرت باندورا" في نظريته "التعلم الاجتماعي" بأن هناك تفاعل تبادلي بين السلوك الإنساني والمؤثرات البيئية التي تحيط به

معتبرا بأن المعرفة الفردية لها دور حاسم في المحددات السلوكية للفرد مع محيطه، (الصمادي، 2010، صفحة 15) إذ أن التنشئة الاجتماعية تساهم بشكل أعمق في تحييد مسببات النزاع ولها أثر إيجابي في بناء المجتمع والحفاظ على مؤسسات الدولة في إطار ثقافة المواطنة واحترام القانون.

في المقابل، تواجه هذه المقاربة عدة عقبات ترتبط بعراقيل واقعية وأخرى منهجية تستوجب التوافق والاختصاص في تحديد الأولويات والخطوات المطلوبة، فمنها مخلفات الصراع في حد ذاتها على غرار ضعف وانهيار المؤسسات، شح الموارد، انقسام المجتمع وصدمته من ويلات الحرب، والأمن المنقوص.

بالإضافة إلى افتقاد هذه المؤسسات إلى الخبرة اللازمة لمعالجة القضايا المتعلقة بالانتهاكات، حيث أنّ تطبيق العدالة يستلزم وجود مؤسسات قادرة على أداء وظائفها الدستورية ولها الأدوات اللازمة لفرض سيادة القانون، فتكون بذلك نواة لمشروع بناء دستور إصلاحي جامع يتضمن المبادئ التي تخدم نهج الإصلاح الدستوري وتكرسه وهي: مبدأ الفصل بين السلطات، مبدأ المساواة في الحقوق والحريات الأساسية لجميع مكونات المجتمع، العدالة الاجتماعية، مبدأ سيادة القانون. وهي مبادئ تتماشى مع آليات العدالة الانتقالية وتحافظ على قيم التماسك والمواطنة والوحدة، دون المبالغة في توثيق مآسي الماضي كالحرمان الاجتماعي والاقتصادي والتهميش السياسي بل تهتم بكيفية تغيير هذه الأنماط نحو الأفضل للسكان وتجنب فضفضة استعمال مفهوم المصالحة لدرجة تمييعها فكلما كان الهدف إحداث التغيير السلس كانت آلية العدالة الانتقالية ناجعة. (Salehi, 2020, p. 42).

كما يشترط في آليات العدالة الانتقالية أن تكون مستوفية لجميع الجوانب المتعلقة ببرامج التعويضات، مثل تحديد أنماط الانتهاكات ونتائجها على المدى القصير والبعيد، نطاقها الجغرافي، الفئات المتضررة، وذلك لأجل تبني برامج مساعدات إنمائية فعّالة، تستهدف بصفة مباشرة الفئات والأماكن الأكثر تضررا تدريجيا تماشيا وطاقة التمويل وكذا حجم المساعدات، إلى جانب ضرورة مسايرة خطط التعويض عن الضرر مع البرامج المستعجلة المرافقة لعملية إدماج

المقاتلين ونزع السلاح أو برامج التسريح، وهي أبرز البرامج التي يتم تبنيها مباشرة بعد انتهاء النزاع (الأمم المتحدة، 2012، صفحة 2).

وحرصا على نجاعة أكبر لآلية التعويضات، من الجيد إشراك النساء في عمليات إحصاء وتسجيل الضحايا، الإنصاف والمساواة بين الجماعات، تمكين المجتمع المدني ومجموعات الضحايا، أي مراعاة الاعتبارات الجنسانية في العملية كونها لا تخدم فقط مبدأ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإنما تساهم في التعرف على الحقائق المتعلقة بالانتهاكات الجنسية التي تعرّضن لها النسوة، كالاغتصاب، الحمل القسري، الإجهاض، التسبب في العقم. وتساهم آلية التعويضات في ردّ الاعتبار لهن، من خلال الحق في متابعة المتورطين قضائيا وتعوضهم عن الضرر ماليا، كما تمكن الضحايا من إعادة تأهيلهم وفق برامج إعادة الإدماج.

ويفترض أن تترك آلية التعويضات وما يرافقها شعورا بالأمان والرضا عن أداء آليات العدالة الانتقالية في نفسية الضحايا. وعلى العكس من هذا تتجدد بعض النزاعات بسبب بقاء هذه القضايا عالقة في أذهان الضحايا وعائلاتهم مولدة الأحقاد والشعور بالإقصاء أو الرغبة في الانتقام ممن تسبب لهم في مآسي وقهر.

تبعا لذلك، ينبغي لآليات العدالة الانتقالية انتهاج استراتيجيات بنّاءة تعالج من خلالها إشكالات مخلفات النزاع في شقها الاجتماعي والنفسي بإتباع النقاط التالية: (UN, p. 34)

- تكريس سيادة القانون وضمان حماية الحقوق وممارسة الحريات لجميع فئات المجتمع دون تمييز طائفي أو عرقي وغيرها من معايير التفرقة.
- التركيز في برامج التعويضات على البعد النفسي بتقديم خدمات نفسية واجتماعية لضحايا النزاع.
- تمكين المرأة وغيرها من الفئات الضعيفة من ممارسة حقوقها المدنية وحرياتها الأساسية.
-تمكين المقاتلين السابقين من الحصول على فرص العمل وتطوير الأنشطة الإنتاجية بانتهاج سياسة الإدماج التدريجي في المجتمع، ومساعدة النازحين واللاجئين العائدين إلى أوطانهم خاصة منهم الفئات الفقيرة.

- إنشاء شبكات الأمان الاجتماعي وتشجيع المؤسسات الخيرية غير الحكومية للانخراط في العمل التطوعي والمساعدة الاجتماعية للفئات الهشة من المجتمع التي تضررت جسديا ومعنويا خلال النزاع.

- توفير الضمانات القانونية والواقعية للمجموعات العرقية بشتى تفرعاتها من أي انتقاص أو تعسف أو تحييد واعتبار جميع مكونات المجتمع وتقاليدها تمثل هوية المجتمع وثقافة الأمة التي ينبغي أن تنصهر إيجابا فيها بعيدا عن التعصب والصراع الوجودي أو السياسي أو الثقافي.

المحور الرابع: نهج حل المشكلات في نظرية الحاجات

تنبثق هذه المقاربة من نظرية الحاجات الإنسانية لـ "جون بيرتون" John Burton، الذي يرى أن هناك حاجات بشرية وجودية ليس بالضرورة أن تكون مادية، فهي ذات طبيعة رمزية معنوية ينبغي توفرها والعناية بها على غرار الأمن، الهوية، احترام الذات، الحرية والعدالة الاجتماعية، حب الانتماء، وهي حاجات مدفوعة بالفطرة للتحقيق وتستوجب الدفاع عنها وتوجيهها ضمن أطر التوافق الفعّال لحل النزاع، كون هذه الآلية بإمكانها وضع حد للصراع الذي يتغذى من التعصب للهويات والتحريض على العنف كخيار لحماية هوية معينة في مجتمع منقسم عرقيا، كما يعتبر أن الشعور بالإحباط سبب رئيسي للصراع الطائفي (Walsh, 2015, pp. 3-4).

التفسير ذاته قدمه "أبراهام ماسلو " Abraham Maslow عند تقسيمه حاجات الإنسان وترتيبها حسب الأولويات ضمن ما أسماه بـ "هرم الحاجات".

في حين ذهب "باري بوزان" في تشخيصه لحالة اللأمن المجتمعي إلى اعتبار "الشعور بالإقصاء يتفاقم مع توجيه سياسة الدولة لخدمة طائفة معينة دون أخرى بما ينمي الخوف والشعور بالتهديد لمستقبل وأمن تلك الطائفة على هويتها الثقافية (دين، لغة، عادات، وتقاليد...)، أو الفرص التي تمكنها من استغلال مواردها المعيشية" (العمري، 2020، صفحة 584).

من زاوية أخرى، يفرق أنصار هذه النظرية بين الاحتياجات الأساسية لبني البشر وبين المتطلبات معتبرين هذه الأخيرة أقل ضرورة للإنسان، كما يُقَسمون هذه

الاحتياجات إلى مادية وغير مادية (معنوية أو رمزية) فمثلا الحاجة للطعام والسكن والصحة هي حاجات مادية ضرورية يُلّح الإنسان ويحرص على إشباعها ولو باللجوء إلى العنف، الأمر الذي يجعل ندرة الموارد الأساسية سببا للتنافس وحتى النزاع مع الآخرين لتحصيلها، وهناك حاجات معنوية كالثقافة والهوية والحاجة للأمن والحاجة إلى العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات، ويرى أنصار هذه النظرية بان الحاجات المادية يمكن التفاوض حولها وإيجاد تسوية لها، في حين أن الحاجات المعنوية المرتبطة بالإيديولوجية والثقافة فهي غير قابلة للتفاوض لأنها ترتبط بقضايا مبدئية كل طرف فيها يتمسك بتصوراته وقناعاته، لذا تتميز النزاعات المرتبطة بالهوية بأنها نزاعات متأصلة طويلة الأمد، فيما تشكل بيئة الصراع الثقافية والجغرافية أبعاد أخرى تتحكم في تصورات أطراف النزاع وإدارته، بمعنى أن البيئة المنغلقة تسودها ثقافة أصولية مقارنة بالبيئة المنفتحة التي تسودها ثقافة متحضرة (بن قاصير، 2022، صفحة 247).

وتأسيسا على ذلك، يقدم "بيرتون" مقاربته للحد من النزاعات من خلال تفعيل "نهج حل المشكلات" النابعة من تفاعل أطراف الصراع أنفسهم بدلا من اقتراحات أطراف أخرى بطريق الوساطة، ذلك أن الحلول التي يتم التوصل إليها جراء تفاعل أطراف النزاع تخدم احتياجاتهم وتجبرهم على الوفاء بالالتزامات المتفق عليها وتخدم السلام المستدام أكثر من الحلول والاقتراحات الخارجية، لأنها مبينة على أفكار استقر عليها أطراف النزاع، بينما مخرجات ومبادرات الطرف الثالث قد لا تخدم احتياجات كلا الطرفين ما يجعلها عديمة الجدوى. وهذا لا ينفي بأن تكون وساطة الطرف الثالث ناجعة، إذ عليها لالتزام بتهيئة الظروف وتقريب وجهات النظر للوصول إلى حلول مرضية لجميع الأطراف (Kelman, 2015, p. 4).

ويرتكز "نهج حل المشكلات" على ثلاثة أبعاد هي: الاتصال المباشر بين أطراف النزاع، وإطار احتياجات الإنسان، ونموذج الباحث الممارس، هذا الأخير الذي تناط به مهمة الوساطة والبحث عن الانفتاحات الممكنة للسلام المستدام والعمل على توسيعها على حساب القناعات التشاؤمية، وفقا لنموذج "التفاؤل الاستراتيجي" لـ "كيلمان هاربرت" في نهج حل المشكلات التفاعلي، من خلال تفاعل ممثلي

أطراف النزاع والتيارات السياسية الرئيسية في ورشات العمل التي يرعاها غالبا طرفا ثالث، مثال ذلك "الوساطة الجزائرية" بين أطراف النزاع في مالي.

كما يرى "كيلمان" بأن التغييرات المهمة في المواقف التي كانت متصلبة تحدث في سياق هذه الورشات وتبادل الأفكار وطرح المطالب يساهم في انفراج الإشكالات القائمة بفضل الاتصالات المباشرة، ولا تتوقف العملية عند حد التفاعل والوصول إلى وفاق بشأن قضايا عالقة تشكل صلب النزاع، وإنما يتم نقل المخرجات بما تم التوصل إليه من اقتراحات لحل جذري للنزاع إلى النقاش العام وإدخالها في عملية صنع القرار، فورشات العمل تولد الأفكار وتذيب العقبات في ظل انكماش قنوات الاتصال الرسمية إلى أن يجتمع المتنازعين على نقاط مهمة من شانها تحييد النزاع.

ونشير في هذا الصدد، أنّ دور الطرف الثالث في "نهج حل المشكلات" يتطلب أن يكون متمرسا وملما بحيثيات النزاع وألا يقدم اقتراحات من شأنها تنفير أحد الأطراف، فالغاية هي رعاية عملية التفاوض وبقائها جادة وناجعة مع إمكانية التدخل لإعادة توجيه النقاشات أو طرح فرضيات بالنسبة للقضايا المتعثرة أثناء ورشة العمل، وهي أفكار تتبلور حتى بعد توقيع اتفاق التسوية والإعلان عن توقف النزاع مادامت المشكلات المتسببة في النزاع قائمة، فنهج حل المشكلات يستهدف معالجة هذه الأخيرة لتثبيت السلام وتعزيزه بما لا يدع مجالا لعودته.

المحور الخامس: المقاربة المؤسسية

تبني هذه المقاربة فرضياتها بناءً على أفكار نظريات التنمية السياسية وفكرة الدولة القومية (بوعشيبة، 2021، صفحة 62)، وتركز على تنمية الثقافة السياسية في أوساط المجتمع وتجاوز آثار النزاع بالتطلع لمستقبل أفضل تحذوه الإرادة المشتركة لبناء مؤسسات دستورية تكون قوية تناط بها مسؤولية سيادة القانون وإنفاذه وحماية الحقوق والحريات الأساسية، حفظ أمن واستقرار الدولة لمواجهة مختلف التهديدات، بتعزيز عمل هذه المؤسسات وتماسكها وتنسيقها مع المؤسستين العسكرية والأمنية، كما تختص المؤسسات السياسية بإدارة التفاعل في حالة وجود تعددية اثنية وعرقية من أجل التخفيف من الخلاف وتفادي وقوع مواجهات فيما بين هذه التعدديات أو بينها وبين النظام الحاكم.

ذلك أن تطور الخلافات إلى نزاعات داخل الدول التي يتشكل مجتمعها من عدة إثنيات يرجع أساسا إلى غياب المبادرات المؤسساتية الهادفة إلى تجميع طاقات مختلف الأعراق والاثنيات وصهرها بمبادئ المواطنة والتضامن والوحدة الوطنية. فمن الجدير التركيز على فكرة بناء مؤسسات الدولة في مرحلة ما بعد النزاع نظرا لما يخلفه النزاع من فراغ مؤسساتي وصراع على ما تبقى منها على الأقل لإدارة المرحلة الموالية للنزاع، بسبب سيطرة بعض أطراف النزاع على مؤسسات حساسة مثل المقرات الحكومية، البرلمان، مقر الإذاعة والتلفزيون، لذا تتطلب المرحلة إعادة الثقة والهيبة للمؤسسات الحكومية حتى تكون مؤسسات ذات فعّالية واقعية تمكنها من مواجهة التحديات المرحلية المنوطة بها وتوفير على الأقل الاحتياجات الأساسية للسكان منعا لتصعيد المطالب بالعنف وتهديد عملية بناء السلام.

ولا بد من التأكيد على أن، بناء مؤسسات قوية يمكن أن يتحقق ويتعزز إذا كانت عملية البناء تتم بطريقة توافقية بين الأطراف المتنازعة حول تسيير الموارد والإمكانيات المتوفرة خدمة للسلام الشامل والدائم (أبو أيوب و آخرون، 2019، صفحة 7)، فكلما كانت مؤسسات الدولة قوية كلما ساد النظام والاستقرار بين مختلف المصالح الحكومية واطمئنّ باقي أفراد المجتمع على حياتهم وممتلكاتهم وبالعكس تضيع الحقوق وتسود الفوضى بسبب ضعف أو غياب هيئات تسهر على ضمان الأمن والاستقرار وسيادة القانون.

فدور مختلف مؤسسات الدولة هو ضمان استمرارها في أداء وظائفها بما ينعكس حتما على وحدة الدولة وتماسك الشعب مهما كانت تشكيلته الاجتماعية، بحيث تكون الوعاء الذي يضم جميع التكتلات الاثنية وعدم التورط في سياسة القبلية والعصبية والطائفية مهما كانت خلفية الحكام أو السلطة السياسية تفاديا لأن تكون طرفا في الصراع بدلا من أن تكون حكما عدلا للخلافات البينية ولجاما للنزاعات الداخلية، وليس بمفهوم الدولة العصبوية أو التي تتحكم فيها العصبيات لأنها حتما ستكون مهددة بالانشقاق وحتى الانهيار والسقوط فلا يمكن أن تضمن بقائها واستمرارها في ظل الانحياز أو الاندماج مع العصبيات، التي تبعدها أكثر عن مقومات الدولة الحديثة.

وتجدر الإشارة، بأن المقاربة المؤسسية من المقاربات السياسية الحديثة التي تبنى على أسس الديمقراطية البرلمانية والتشاركية والتمثيلية ومبادئ الحوكمة الرشيدة، ومكافحة الفساد والتطرف والقابلية للمحاسبة الشفافة، وهي المعايير التي تفتقدها بلدان ما بعد النزاع لعدة أسباب (Zeeuw, 2001, p. 11):

- حالة الهشاشة والضعف التي أصابت معظم المؤسسات،
- قلة الموارد الفنية والبشرية المؤهلة
- صعوبة التوافق الداخلي على كيفية تمويلها وإدارتها وصلاحياتها،
- كثرة التدخلات الخارجية،
- التوترات الهيكلية الناجمة عن تشبث الأطراف المتصارعة بقيمها ودفاعها المستميت عنها.

الأمر الذي يؤدي حتما إلى سلام هش ولا يمكن للدولة كمواجهة هذه التحديات إلا بضمان تمثيل أطراف النزاع في مؤسساتها وتعظيم قدرتها لمعالجة المشاكل العالقة.

وهو ما يستوجب القيام بخطوتين أساسيتين لتثبيت السلام وتحقيق الائتلاف المجتمعي بنوع من الصبر والجهد الحثيث والتسيير الجيد للمؤسسات الإدارية والاقتصادية والتعليمية تشرف عليها هيئات دستورية شرعية من خلال:

1- بناء علاقات المواطنة المتينة وتكريس ما تعنيه من قيم العدالة والمساواة في الحقوق وأداء الواجبات وتكافؤ الفرص وسيادة القانون دون أية فوارق تمييزية، بما ينمي الشعور بالانتماء للكيان الجماعي ويدفع التماسك القبلي أو الطائفي المنغلق والرافض للتعايش، الأمر الذي ينعكس إيجابا على قوة الدولة وتماسكها واستقرارها.

2- بناء مشروع وطني طموح تتطلع فيه فئات المجتمع المتضررة من ويلات الحرب إلى الحرية والمساواة والرفاه الاجتماعي الاقتصادي، (الأنصاري و آخرون، 2001، الصفحات 53-54).

وتشير استطلاعات الرأي لبعض مراكز البحث المختصة في دراسة النزاعات مثل معهد "أوبسالا" أن غالبية أفراد المجتمع في بلدان ما بعد النزاع يرفضون العودة

لحالة الحرب ويتوقون إلى بداية حياة جديدة ولو في أقاليم غير التي غادروها قسرا، وهو عامل يشجع على التآلف والتطلع الايجابي للمستقبل، فيكون دور الدولة جمع مختلف التشكيلات حول مشروع سياسي ينهي مسائل الخلاف، وفقا لمقاربة تشاركية محددة الأهداف تحفظ الحقوق والمبادئ المرجعية لكل طائفة أو اثنية أو أقلية.

كما لا يفوتنا التنويه، إلى قضية غاية في الأهمية وهي أن المقاربة المؤسسية لا تقتصر على المؤسسات الداخلية الدستورية وتعزيز دورها في مرحلة ما بعد النزاع، بل تتناول أيضا التنسيق مع المؤسسات الإقليمية الراعية لاتفاق وقف إطلاق النار ومتابعة عملية بناء السلام، وإلا سيكون مآلها الفشل، وخير مثال واقعي لهذا التصور "آلية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع وإدارة وحل النزاعات" التي عجزت عن الحفاظ على السلام وإيجاد حلول للنزاعات القائمة، بسبب عدة عوائق مجتمعة زادت في تعقيدها اعتبارات سياسية ومالية، فلم توفق في أداء دورها الذي أنشئت من أجله وهو حل النزاعات والحيلولة دون وقوعها بشتى الوسائل الدبلوماسية، هذه العراقيل التي تتمسك بها الدول الأعضاء ترتبط بمبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية، وكذا عجزها المالي بسبب نقص التمويل سواء من الدول أو المؤسسات المانحة، ما دفع بالدول الأعضاء إلى تحويل المنظمة إلى الاتحاد الإفريقي في مسعى لهيكلته بأجهزة أكثر فاعلية ومنحه صلاحيات أكبر لمعالجة ظاهرة النزاعات المتنامية في القارة.

ويعد "مجلس السلم والأمن" الذي أعتمد في 2003/12/26 أهم الهيئات المستحدثة في الاتحاد التي تُعنى بحل النزاعات الداخلية والدولية داخل القارة (النداوي م.، 2015، الصفحات 62-44)، وله صلاحيات إنشاء دعائم أخرى لتنسيق التعاون ورصد المخاطر وإعادة الأمور إلى نصابها في حالات معينة تتعلق بارتكاب الجرائم الدولية الكبرى وهي: (جرائم الحرب، جريمة الإبادة، الجرائم ضد الإنسانية، حريمة العدوان)، أو في حالة طلب التدخل من أحد أعضاء الاتحاد لاستعادة السلام والأمن، حيث نص البروتوكول المؤسس للاتحاد الإفريقي على الآليات المكلفة بدعم جهود السلام والحد من النزاعات في القارة من خلال الدعائم التالية:

أ/ النظام القاري للإنذار المبكر: يعرف أيضا بغرفة الأوضاع يتولى رصد المخاطر وتحليلها لاستباق الأزمات لمنع تفاقمها إلى نزاعات،

ب/ هيئة الحكماء: تحرص على متابعة عمليات وقف إطلاق النار والوساطة بين أطراف النزاع لاستكمال عمليات بناء السلام، كما تعتبر هيئة استشارية لمجلس السلم والأمن،

القوة الإفريقية الجاهزة: يكمن دورها في التدخل السريع في حالات الانتهاكات الجسيمة وطلبات التدخل للمساعدة من طرف السلطات الشرعية للدول الإفريقية (بخوش، 2013، الصفحات 161-162).

إن الهيئات السالفة تتبع مباشرة للمفوضية، حيث تسهر على تنسيق الجهود الرامية لإحلال السلام والأمن في القارة بما فيها توفير الإمكانيات اللازمة لهذه المهام وتقديم التوجيهات، والتعاون مع منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة ذات الصلة بمهام المفوضية لاسيما في مجالات الدعم اللوجيستي والتدريب والتمويل، وتتعاون بشكل أكبر مع التنظيمات الإقليمية داخل القارة.

المحور السادس: مقاربة التنمية المستدامة

تعتبر هذه المقاربة من أشمل الآليات الحديثة التي تُحظى باهتمام المجتمع الدولي، وقد اعتمد برنامجها ضمن مخرجات مؤتمر قمة الأرض ريو 1992، (الأمم المتحدة، 1993، صفحة 2) وتصب في خدمة ثلاث أبعاد كبرى هي البعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، كما تقدم أفكار وتتبنى آليات للحد من تداعيات النزاعات المتمادية، قناعة من المجتمع الدولي بأن النزاعات الداخلية سببها الأساسي راجع لتدهور الأوضاع الاجتماعية وضعف المنظومة الاقتصادية، أين تسهم هذه الظروف في تأزم الوضع وتنامي الصراع على الموارد باللجوء لأساليب العنف من أجل تحصيلها، والهدف من هذا السلوك العنيف هو الضغط على السلطات ودفعها لاتخاذ إجراءات عاجلة تستهدف تحسين الظروف المعيشية للسكان.

ففي كثير من مناطق النزاع الاثني بإفريقيا يعتبر التنافس الشديد على الموارد الطبيعية المحفز الأساسي للنزاعات، وقد يصبح التنافس أكثر حدة إذا سعى أحد الأطراف إلى تصفية خصمه أو اللجوء إلى سياسة التطهير العرقي أو الاثني،

فتصبح مسؤولية الدولة في الحفاظ على الاستقرار غاية في الصعوبة، لاسيما إذا كانت مؤسساتها العسكرية والأمنية غير قادرة على بسط سيطرتها على كامل الإقليم واحتكار استعمال القوة بيد قواتها النظامية.

وعلى هذا الأساس يراهن الخبراء والسياسيون على التنمية المستدامة كآلية تستهدف تحسين ظروف السكان المعيشية وتركز على إبعاد الفقر والاستعباد وبناء البنى التحتية وبعث المشاريع التنموية لتحييد العنف ومنع عودة النزاع، وبالعكس تتأزم الأوضاع إذا لم تراعى فيها معالجة هذه القضايا فتتوسع دائرة تأثيرها في المجتمع مع وجود ندرة في الموارد الخاصة بالعيش الكريم (Goovaerts, 2006, p. 7).

تكون حالة البلدان الخارجة من النزاع كارثية ومنهكة اقتصاديا وشبه مشلولة نتيجة الانهيار الكبير للمؤسسات الانتاجية والاضطراب في شبكات التوزيع والتوريد، ويزيد الوضع الاقتصادي سوءً بانسحاب المستثمرين الأجانب جراء تداعيات الحرب وغياب الأمن، مما يستوجب على الدول الخارجة من النزاع إعطاء ضمانات ملموسة لعودة الشركات الأجنبية للاستثمار. وعلى الهيئات الدولية مرافقتها في مشاريعها التنموية لإعادة بعث النشاط الاقتصادي، من خلال تقديم المساعدات المالية والفنية بإرسال الخبراء لمساعدتها في التخطيط والتوجيه. وذلك بغض النظر عن المساعدات الإنسانية الموجهة للاستهلاك البشري المعبر عنها بالمساعدة الإغاثية الموجهة أساسا لسد الحاجة إلى الغذاء والصحة، فالمساعدة الاقتصادية التنموية تندرج ضمن خطط إعادة الإعمار والأنشطة الاقتصادية المختلفة من حيث الحجم أو التكلفة والمدى، وهي خطط يصعب تطبيقها واقعيا مقارنة بما يتم مناقشته واعتماده في مخرجات المؤتمرات الدولية والوطنية حيث يصطدم بجملة من العراقيل أهمها:

-افتقار البلدان الخارجة من النزاع للآليات التقنية أو الفنية للتسيير الحسن لميزانيات إعادة التأهيل والإغاثة، ما يجعلها في حرج أمام المؤسسات المانحة والدول الصناعية كونها تشترط ضمانات قانونية ومؤسساتية وخطط حول مجالات صرفها لمتابعتها لاحقا،

-التخوف من هشاشة السلام المحقق يدفع المؤسسات العالمية إلى تجنب الاستثمار في المناطق التي شهدت نزاعات مسلحة، ومطالبتها بتوفير الحماية والضمانات لسلامة استثماراتها داخليا، أو المساومة بجلب تشكيلات للشركات الأمنية الخاصة تتولى مهمة حماية أفرادها وممتلكاتها من الاعتداءات.

- قلة الكفاءات وهجرتها بسبب الحرب يعرقل مسرى بناء السلام، لافتقاد هذه البلدان لرؤية إستشرافية تشجع على العودة الكفاءات وإقناعهم بدور إعادة البناء والتشييد، لكون هذه الفئة تحظى بثقة المسؤولين والمجتمع وتساهم بشكل كبير في نشر الوعي وثقافة المواطنة.

إن تقييم التعافي وبناء السلام يستوجب الفهم الجيد للأولويات وإحصاء الأضرار والتقدير الحسن للحاجات، التعافي الاقتصادي بعد الحرب يعتبر من أنجع الآليات التي تقوم عليها سياسة البلدان الخارجة من النزاع، نظرا لما تحققه من جبر للأضرار بالنسبة للسكان وبما تعود به من مداخيل لخزينة الدولة (ONDER, 2021, p. 2).

وقد لاقت مقاربة التنمية المستدامة اهتماما واسعا على المستوى الدولي من شتى القطاعات والمستويات، لكونها تعمل على تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للسكان بما يتناسب مع وضعيتهم الهشة بعد النزاع، فاستراتيجيات التنمية تختلف بين حالة السلم والاستقرار وحالة ما بعد النزاع، حيث تكون في الحالة الأخيرة قائمة على خيارات تخدم عملية بناء السلام وتعزيز دعائمه بتبني الجهاز الحكومي لمشاريع إعادة الإعمار بالمناطق التي تضررت من النزاع وكانت سببا في هجرة سكانها وانتهاج سياسات تهدف إلى إعادتهم لهذه المناطق، بتشييد المرافق الضرورية وخلق فرص الشغل، العمل على إدماج السكان وإشراكهم في عملية البناء. وهو ما ينمي الشعور الجمعي بضرورة تجاوز أحقاد الماضي والانتقام والعمل على إحداث تغيير في الذهنيات وزرع الأمل لدى مختلف فئات المجتمع.

بالإضافة إلى ذلك، تحُدُ البرامج التنموية من ظاهرة العنف المسلح، من خلال إشراك ممثليات المجتمع فيها سواء بالدراسة والاقتراحات أو بالإنجاز، أو بالتمثيل السياسي في المؤسسات الحكومية والمشاركة في دوائر المتابعة والتنفيذ وفقا لمبادئ الديمقراطية التشاركية، وقد أثبتت هذه الرؤية فعاليتها في كثير من

البلدان النامية لأن المجتمع المحلي أدرى بما يحتاجه من مشاريع، مع مراعاة خصوصيات وقدرات الدولة التمويلية.

ومن زاوية أخرى تتناول مقاربة التنمية المستدامة معالجة القضايا المتعلقة بالبيئة كمصدر للصراع على الموارد، بسبب ندرتها أو انعكاس التغيرات المناخية القاسية، ونخص بالذكر المجتمعات البدوية التي تعتمد في عيشها على الزراعة وتربية الماشية، على هذا الأساس يعتبر البعد البيئي من التحديات المعاصرة للبشرية نظرا لاتساع دائرة تأثيرها إلى عدة دول، وعدم قدرتها منفردة على مواجهة المخاطر المتعلقة بالتغير المناخي.

أمام هذه التحديات البيئية، يولي المجتمع الدولي أهمية خاصة لمعالجة المسببات البيئية للنزاعات، من خلال وضع خطط وتمويل برامج التنمية المستدامة ومتابعتها بالمرافقة والتوجيه، مثل البرامج المعتمدة في شمال مالي والنيجر وإثيوبيا، وغيرها كثير من الأوضاع المشابهة التي شهدت نزاعات مسلحة، حيث تهدف البرامج الأممية، الدولية، الوطنية إلى التخفيف من آثار النزاع بالنسبة للفئات الفقيرة والضعيفة والعمل على بناء القدرات المحلية للتكيف مع التحديات الراهنة للتغير المناخي.

وختاما نشير إلى العلاقة المتداخلة للنزاع والأمن الغذائي، أين يطبعها تبادل التأثير والتعقيد، فاضطراب الإمدادات الغذائية وارتفاع الطلب عليها يؤدي إلى الصراع على الموارد، خاصة إذا ما اقترن بضعف الإنتاج وعدم القدرة على تعويضه بالاستيراد. ويشكل عدم الوصول للغذاء سببا عقلانيا للنزوح والهجرة الجماعية، كما أن من أبرز انعكاسات النزاع على القطاع الزراعي ضعف القدرة على الإنتاج واضطراب سلاسل التوريد جراء تصاعد العنف ونزوح أعداد كبيرة من سكان الأرياف (Weezel, 2018, p. 9).

□

خاتمة:

يتضح مما سبق أن بلدان ما بعد النزاع تواجه تحديات كبيرة ومتنوعة ومتفرعة يحتم على الحكومات القائمة اعتماد مقاربات فعّالة لإدارة المرحلة الحساسة لما بعد النزاع، والعمل على معالجة المخلفات الكارثية للحرب، من خلال تبني خيارات جريئة واعتماد مقاربات بنّاءة تفاضل بينها من ناحية الموارد المادية والفنية والبشرية المخصصة لها حسب ما تراه أنسب للمرحلة، مع اعتماد نُهج أخرى قد تراها أيضا ملائمة لطبيعة التحديات وحجم التداعيات المستمرة، لا سيما وأن النزاع يخلف احتياجات ومطالب كبيرة، متنوعة وأساسية في نفس الوقت للمجتمع ومؤسسات القطاعات الحيوية. لذا من الضروري على صانعي السياسات اختيار مقاربات تمكن من معالجة القضايا المحورية التي تسببت في اندلاع النزاع من جهة ومراعاة الأولوية والمفاضلة بينها استنادا لاحتمالات سرعة الاستجابة الناجعة التي تخدم استمرار مكاسب السلام وتعززه أكثر.

وتفعيل نهج التشاركية باندماج مختلف أطراف النزاع في السياسات التنموية والبرامج الإصلاحية في إطار من التنسيق والتعاون واحترام القانون والتركيز على التنمية، تطوير القدرات الإنتاجية بالتعليم والتكوين، وهي كلها دعائم تخدم السلام المستدام وتمنع عودة النزاع، ما ينعكس إيجابا على رفاه المجتمع وأداء المؤسسات الحكومية.

وهي الأهداف التي يسعى المجتمع الدولي إلى تكريسها في مختلف المشارب التي تشهد نزاعات مسلحة نظرا لحجم التداعيات على دول الجوار وباقي الدوائر البعيدة كالهجرة، انتشار الأسلحة، الجرائم العابرة للحدود، ارتفاع نسبة الفقر والجوع بسبب الحرب، تدهور البيئة وغيرها من الظواهر الخطيرة المتنامية ذات التداعيات الممتدة.

□

نتائج الدراسة:

تم التوصل إلى عدة نتائج يمكن أن تكون دعائم للسلام ومنطلقات فكرية للبحث الأكاديمي تتمثل في:

1- استمرار عملية بناء السلام وتعزيزه مرتبط بمدى التنسيق والتعاون بين أطراف النزاع بدءً بالمشاورات السياسية والتوافق على التمثيل الحكومي إلى المشاركة في اعتماد برامج التنمية ومتابعتها في مرحلة ما بعد النزاع.

2- أن نجاعة أية مقاربة بعد النزاع يستلزم ان تكون عامة وشاملة ولا تكرس الانتقائية الجهوية أو الطائفية مراعية لسياقات المجتمع وثقافته، والحرص على التقييم والتعديل تماشيا مع أي تغيرات طارئة بما يخدم تثبيت السلام والاندماج المجتمعي.

3- يمكن للبلدان التي شهدت نزاعات عنيفة تبني عدة مقاربات مجتمعة، نظرا لاجتماع عوامل مختلفة في تصعيد النزاع وتوسع رقعته وتعميق نقاط الخلاف بين أطرافه، فتظهر فعالية المقاربات مجتمعة من خلال معالجة كل مقاربة للآثار السلبية التي خلفها النزاع في مجالها، بشرط أن تكون في إطار عام من التخطيط والتنسيق وباشراك مختلف الفواعل.

4- التركيز على التعليم وكسب المعارف الفردية لزيادة الوعي المجتمعي يساهم في اجتناب العنف المسلح فالدراسات المتخصصة في النزاعات أثبتت العلاقة التبادلية بين العنف والجهل.

5- لا يمكن للبلدان الخارجة من النزاع بناء مؤسساتها وإعادة إعمار ما تم تخريبه بمفردها، إذ لا بد من مرافقة دولية فنيا وماليا من خلال تنظيم مؤتمرات دولية تشارك فيها الدول والمؤسسات المانحة لتوطين الاستقرار، وعلى الدول المجاورة لدولة النزاع مساعدتها في مواجهة التحديات المشتركة عبر الحدود كانتشار الأسلحة والجرائم العابرة للحدود وتسلل المسلحين وكذا الهجرة غير القانونية كونها تهديدات إقليمية تعجز الدول عن صدها منفردة.

6- يعتبر نهج حل المشكلات من أنجع السبل لمنع تجدد النزاع، من خلال معالجة محفزات النزاع من الجذور، فهي آلية تعتمد على مفاوضين متمرسين لهم باع في الوساطة وتقريب وجهات النظر ويحظون بثقة أطراف النزاع.

7- يرى الباحث بأن المقاربة الأمثل لإدارة مرحلة ما بعد النزاع هي المقاربة المزدوجة للتنمية المستدامة والمقاربة الأمنية فلا تنمية مستدامة بلا أمن ولا أمن مستدام في ظل غياب التنمية، أما مقاربة بناء المؤسسات فهي تندرج ضمن إستراتيجية إعادة بناء الدولة، ومقاربة العدالة الانتقالية تتحقق آليا متى توفرت الإرادة السياسية والظروف الملائمة لتطبيق القانون على منتهكي الجرائم أثناء النزاع والذي يمكن إنفاذه بتثبيت قواعد مؤسسات الدولة القوية، معنى هذا أنّ هاتين المقاربتين لا تقلان أهمية عن الأوليتان، غير أن طبيعة المرحلة بحساسيتها ومخلفات النزاع تستوجب منح الأولية في التخطيط والتمويل للتنمية والأمن، كون نتائجهما أسرع وفعّاليتهما أكبر لتحقيق سلام مستدام.

مناقشة النتائج:

1- إن تبني حكومات ما بعد النزاع لمقاربات شاملة لمختلف القطاعات من الأكيد أنه يحقق نتائج مرضية لتجاوز مخلفات النزاع وتقوية مؤسسات الدولة ما يعود بالفائدة على الوضع العام في البلاد، غير إن انتهاج هذه السياسات يتطلب إمكانات هائلة لاسيما في جانب إعادة الإعمار وتعويض الخسائر المادية والبشرية، على هذا الأساس من متطلبات نجاح هذه المقاربات المرافقة الدولية المالية والتقنية ولو بشروط من أجل الخروج من الدائرة الحمراء لمخلفات النزاع، كون هذه الأخيرة تعتبر في حد ذاتها حوافز لتجدد النزاع.

2- الاعتناء بالجانب الثقافي، من خلال نشر المعرفة وتطوير مناهج التعليم بما يتماشى مع تغيرات العصر التكنولوجية للإسهام في دفع عجلة التنمية وخلق فرص الإبداع والابتكار، بما يعزز أواصر التواصل والتلاحم بين مختلف فئات المجتمع، ويحول دون وقوع الصدامات المؤدية إلى الفوضى والعنف.

3- يمكن ان تكون مساهمة فئة النساء أكثر فعالية في مجال التعليم والتكوين بفضل طبيعة تحملهن لجهد التربية والتعليم، وهناك تجارب باهرة في هذا المجال خاصة في دولة رواندا وليبيريا وإفريقيا الوسطى، أين منحت للنساء مهام التعليم، وإعادة التأهيل بالتسيير النسوي.

4- ضرورة تحييد المقاتلين والعمل على منع انتشار السلاح لدى الميليشيات المتمردة منعا لزعزعة الاستقرار وانتكاس السلام، كما يمكن إدماج المقاتلين

ضمن القوات النظامية في إطار من التوافق وإعادة تشكيل قوات الجيش والوحدات الأمنية، بشرط إخضاعهم لبرامج التكوين والتدريب الوطني ضمن إستراتيجية تمنع عملهم ضمن وحدات مجتمعة درءً لمحاولة التمرد أو الانقلاب على السلطة.

5- غالبا ما تكون البلدان الخارجة من النزاع ضعيفة ومنهكة ماديا ومحاصرة دوليا، حتى إن الحصص المالية التي تقدمها المؤسسات المانحة أصبحت مشروطة وتطبعها أطماع سياسية مستقبلية لرهن خيراتها وتغيير خياراتها، لذلك يصعب على هذه الدول تبني مقاربات شاملة بتمويل جيد في ظل الشروط التعجيزية للمانحين.

6- أما مقاربة نهج حل المشكلات فهي غير ملائمة لجميع البيئات خاصة في قارة إفريقيا نظرا لخصوصية ثقافة مجتمعاتها وعقلية المتنازعين، إذ غالبا ما تصل المفاوضات إلى طريق مسدود، كما تتخلل اتفاقات السلام الكثير من الخروق تؤدي إلى تعثر مفاوضات السلام وعودة مظاهر العنف.

□

قائمة المراجع:

Goovaerts, o. a. (2006, 00 00). Demand-Driven Approaches to Livelihood Support in Post-War Contexts. (I. L. Copyright, Ed.) *Copyright © 2006 The International Bank for Reconstruction and*, p. 41. Retrieved 02 04, 2022, from https://bit.ly/3U3FRJS

Hollingsworth, C. (2013, july). A framework for assessing security of tenure in poste-conflict contexts. *2013*, 138. Enschede, the faculty of geo-information and science Eurth, University of twente, the Netherlands. Retrieved from https://webapps.itc.utwente.nl/librarywww/papers_2014/msc/la/hollingsworth.pdf

Hollingsworth, C. (2013, july). A framework for assessing security of tenure in poste-conflict contexts. p. 138. Retrieved from https://bit.ly/42RH0bL

Kelman, H. (2015, 02 05). The Development of Interactive Problem Solving: In John Burton's Footsteps. *36*, pp. 243-263. Retrieved avril 15, 2023, from https://bit.ly/3NauAo3

ONDER, H. (2021, february 16). wanted: economic principles for post-conflict recovery, future development. p. 2. Retrieved 02 15, 2023, from https://bit.ly/3M5oGWF

Salehi, M. (2020, February 00). Designing transitional justice: Problems of planning political & institutional change in volatile political contexts. *POMEPS Studies*(37), pp. 42-47. Retrieved 04 17, 2023, from https://bit.ly/48vMf33

UN. (2009). *Human Security in Theory and Practice.* Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, human security unit. New York: Copyright 2009 United Nations. Retrieved 02 27, 2023, from https://www.unocha.org/sites/dms/HSU.pdf

UN. (2009). *Human Security in Theory and Practice.* Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, human security unit. New York: Copyright 2009 United Nations. Retrieved 02 27, 2023, from https://bit.ly/3tXFGqX

Walsh, D. (2015, 03 19). How a Human Needs Theory Understanding of Conflict Enhances the Use of Consociationalism as a Conflict Resolution Mechanism. (T. &. online, Ed.) *Ethnopolitics*, pp. 285-302. doi:https://doi.org/10.1080/17449057.2015.1024012

Weezel, S. v. (2018). *food security and armed conflict a cross-country analysis.* FAO. ROME: FAO. Retrieved 01 17, 2023, from https://bit.ly/3nxfLTr

Zeeuw, J. (2001, august). *Building Peace in War-Torn Societies* (2001 ed.). (C. Institute, Ed.) the hague, Institute of International Relations, the Netherlands: Clingendael Institute. Retrieved 02 12, 2023, from https://bit.ly/3KsrAUg

سينتاما إزيكيل. (2022). *المصالحة الوطنية في رواندا: التجارب والدروس المستخلصة*. إيطاليا: معهد الجامعة الأوربية (European University Institute (EUI. تاريخ الاسترداد 16 08, 2023، من https://bit.ly/46TKN9u

الأمم المتحدة. (3 november, 1993). *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية*. نيويورك: منشورات الأمم المتحدة. تاريخ الاسترداد 20 01, 2023، من https://bit.ly/47t5060

الأمم المتحدة. (2012). شعوب متمكنة ،أمم صامدة. تأليف هيئة الأمم المتحدة للمرأة (المحرر)، *التعويضات والتنمية ونوع الجنس* (صفحة 28). كمبالا: الوكالة السويدية للتعاون الانمائي الدولي SIDA. تاريخ الاسترداد 05 ماي, 2023، من https://bit.ly/3tS53KU

أبتدون الشافعي. (2021). *أزمة اقليم تيغراي، تبعاتها المحلية وتداعياتها الاقليمية*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات. تاريخ الاسترداد 15 مايو, 2023، من https://bit.ly/3XhIee2

باريل أماندا كاتس. (2021). *تخطي عمليات الإنتقال نحو التحول: التفاعل بين العدالة الإنتقالية وبناء الدستور*. المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات، أكاديمية

العدالة الإنتقالية. ستوكهولم / السويد: المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات. تاريخ الاسترداد 25 09, 2023، من https://bit.ly/3RXKaYb

نزار أيوب. (13 شباط/فبراير, 2019). الآثار القانونية المترتبة على النزاع المسلح في سورية. *مركز حرمون للدراسات المعاصرة*، صفحة 22. تاريخ الاسترداد 17 09, 2023، من https://bit.ly/48VU96I

شارف ب مايكل. (// //, 2010). النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. كليفلاند أوهايو، كلية الحقوق، جامعة كيس ويسترن ريزرف، الولايات المتحدة الأمريكية. تاريخ الاسترداد 21 ماي, 2023، من https://bit.ly/43YpLVY

عطاء الله توفيق ، و قابوش محمد. (30 01, 2021). حماية ضحايا النزاعات المسلحة على ضوء القانون الدولي الإنساني. *مجلة آفاق علمية*(01)، الصفحات 490-480. تاريخ الاسترداد 11 03, 2023، من https://bit.ly/3Sj3r6q

الصمادي زياد. (2010). حل النزاعات- نسخة منقحة. تأليف *برنامج دراسات السلام الدولي* (الإصدار 2010، صفحة 92). عمان، الأردن: جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة. تاريخ الاسترداد 15 02, 2023، من https://bit.ly/2M7viSW

بخوش سامي. (12 جانفي, 2013). مأسسة إدارة النزاعات في إفريقيا. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*(4)، صفحة 15. تاريخ الاسترداد 17 04, 2023، من https://bit.ly/3G8R46d

بوعشيبة عائشة. (2021). *دور النزاعات الإثنية في إعاقة التنمية في إفريقيا*. باتنة: منشورات مخبر الأمن الإنساني.

بوعزة عبد القدوس. (00 01, 2021). طرق إدارة النزاعات الأهلية. *دفاتر السياسة والقانون*، صفحة 10. تاريخ الاسترداد 17 مارس, 2023، من https://bit.ly/48yDl4Y

مجلس الأمن. (2004). *سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع*. نيويورك: المكتبة الرقمية للأمم المتحدة. تاريخ الاسترداد 21 ماي, 2023، من https://bit.ly/48X6eHE

الأنصاري محمد جابر ، و آخرون. (2001). *النزاعات الأهلية العربية والعوامل الداخلية والخارجية* (الإصدار طبعة 2). بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

مستقبلنا، عدالتنا، الشباب يأخذ زمام المبادرة. (// نيسان، أبريل, 2019). المركز الدولي للعدالة النتقالية، سوريا/هولندا: مؤسسة دولتي. تاريخ الاسترداد 01 جوان, 2023، من https://bit.ly/3Se9Boi

العمري منير. (20 09, 2020). الأمن المجتمعي: مفهومه وعلاقته بالقطاعات الأمنية الأخرى. *مجلة آفاق علمية، المجلد 12*، الصفحات 578-597. تاريخ الاسترداد 07 03, 2023، من https://bit.ly/3Zx8bFN

النداوي مهند. (2015). *الاتحاد الافريقي وتسوية المنازعات -دراسة حالة الصومال-*. القاهرة، مصر: العربي للنشر والتوزيع.

بن قاصير موسى. (2022). *النزاعات الإثنية في إفريقيا -مدخل نظري-* (الإصدار ط1). القاهرة: المكتب العربي للمعارف.

الريس نجاح عبد الفتاح. (00 00, 2014). الدبلوماسية الوقائية (المفاهيم والتطبيقات). *الملجة المصرية للقانون الدولي*، صفحة 24. تاريخ الاسترداد 20 march, 2023، من https://bit.ly/3SjR2Po

نيكوليتشن يلينا ، و وآخرون. (17 ديسمبر, 2020). معسار الحدة المتراكمة، تصنيف ائتلافات الجماعات المسلحة من غير الدول. (المركز الاقليمي للإعلام، المحرر) *الإنساني*، صفحة 2. تاريخ الاسترداد 04 أفريل, 2023، من https://bit.ly/3JgEvr4

أبو أيوب يونس ، و آخرون. (2019). *التنمية المؤسسية في سياقات ما بعد النزاع، نحو مجتمعات سلمية وادماجية ومؤسسات خاضعة للمساءلة*. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. بيروت: مطبوعات الأمم المتحدة. تاريخ الاسترداد 16 01, 2023، من https://bit.ly/3SgBmN3